العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"العوامل المؤدية إلى ظهور مشكلة المدينين (التجار المتعثرين ماليًا) في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين"

(أُطروحة مُقدّمة إلى كُليّة الدّراسات العُليا استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة)

إعداد الباحثة:

سلام أحمد خليل السحيمات

طالبة دكتوراة في قسم علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة

اشراف:

الأستاذ الدكتور حسين طه المحادين

أستاذ علم الاجتماع الأستاذ الدكتور حسين طه محادين– كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤته

جامعة مؤتة, 2022م

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استخلاص وتحليل العوامل المؤدية إلى ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين(1989–2021)، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان وتم اختيار عينة عشوائية عينة عشوائية بسيطة من المحامين تكونت من(232) وتم تطبيق الاستبيان على القضاة بالمسح الشامل حيث تم توزيع (30) استبيان على القضاة، فبلغت العينة الكلية (262) فرداً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن دور العوامل الصحية في المرتبة الأولى وتبعها في المرتبة الثانية العامل الثقافي أما في المرتبة الثالثة جاء عامل النصوص القانونية والوعي بها، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات في عوامل أخرى لم تتضمنها مشكلة الدراسة تؤدي الى ظهور مشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني ومن وجهة نظر شرائح أخرى كالأخصائيين الاجتماعين والتجار أنفسهم.و ضرورة قيام مجلس النواب والحكومة بتحديث التشريعات المالية التي من شأنها التخفيف من الأعباء الضريبية على التجار المتعثرين إسهامًا منهما قي إنقاذ المشروعات المتعثرة وإنهاضها.

الكلمات المفتاحية: العوامل، التعثر المالي، المدينين، التجار المتعثرين.

مقدمة:

شهدت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة زيادة في عدد المشروعات المتعثرة، وتزايد عدد حالات الإعسار والإفلاس، وانعكست تلك الحالة على الاقتصاد القومي كتراجع النشاط التجاري والاستثماري للتجار المتعثرين، فسعت العديد من المنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري "الأونسترال"، والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية إلى استصدار تشريعات تنظيمية ومبادئ تهتدي بها الدول حال سنها قوانين لتنظيم إعادة الهيكلة؛ للنهوض بالمشروعات المتعثرة .

ولم تعد عملية التعثر المالي للتجار المدينين مرتبطة في الحسابات الخاصة بالتاجر وحسب، وإنما مرتبطة بعوامل خارجية كالتطور في نظم التجارة والصناعة واشتداد المنافسة وحدوث الأزمات المالية والاقتصادية والقرارات السياسية المحورية التي تتخذها الدولة على الصعيد المحلي والسياسات المتبعة على الصعيد العالمي، فبدأت التغيرات المفصلية على الصعيد المحلي منذ عام 1989 مع بداية عمليات الإصلاح الاقتصادي، وعلى الصعيد الدولي شهد العالم أكبر أزمة ماليه انعكست أحداثها على العالم أجمع عام 2008م، وآخر تلك الأزمات أزمة الربيع العربي 2011م وجائحة كورونا 2019م.

وبذلك كان على الدول مراجعة قوانينها المتعلقة بالإعسار أو الإفلاس التجاري، لمعرفة مدى قدرتها على إنقاذ وإعادة تأهيل المشروعات المتعثرة، فبعض الدول أضافت آليات قانونية جديدة لقوانينها، بهدف مواجهة خطر التعثر وإنقاذ المشروعات المتعثرة والعمل على إنهاضها من جديد وإعادتها للحياة مع الأخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين مصلحة التاجر المتعثر ومصالح جميع الأطراف الأخرى العاملة بالمشروع التجاري والمتعاملة معه.

وعلى الصعيد المحلي عمل المشرع الأردني على صياغة قوانين لمواجهة حالات التعثر المالي فصدر قانون الإعسار رقم21 عام 2018م، ليحل مكان قانون الصلح الواقي من الإفلاس وذلك في إطار مواد من (290) وحتى (477) من قانون التجارة الأردني رقم

12 لسنة 1966م، بهدف الوصول لحل لمواجهة قضية التعثر المالي للتجار لكن القانون يجيز حبس المدين سواء مواد قانون الصلح الواقي من الإفلاس أو قانون الإعسار، فلا يميز القانون بين المتعثر والمجرم، ويتعامل مع المتعثر عن السداد في حال تقدم الدائن بشكوى مطالبا بدينه كالمجرم، لذلك تعكف السلطات الأردنية على تعديل قانون التنفيذ حيث أرسلته إلى مجلس النواب للنقاش أواخر سنه 2021م، وقد ونص التعديل الحكومي على عدم حبس المدين في الديون التي تقل عن 5 آلاف دينار بحسب ما ورد عن وزيرة المالية وفاء بني مصطفى(المملكة،2022).

كما عملت الحكومة الأردنية على وقف تنفيذ أمر حبس المدين أثناء جائحة كورونا لكن ذلك لم يحل قضية التعثر بل قام بتسكينها لفترة محدودة. فالهدف هو إعادة المشروع التجاري للحياة من ناحية والوفاء بالالتزامات المترتبة على التاجر من ناحية أخرى، وبذلك تتحقق مصلحة الدائنين.

ولقد أقرت اللجنة القانونية في هذا العام قانون معدلًا لقانون العقوبات لسنة 2022م المتعلق بقانون حبس المدين وما يتعلق بقضية الشيكات دون رصيد، وسيتم العمل بموجب هذا القانون حين الانتهاء منه ونشره في الجريدة الرسمية، وسيتم تطبيقه بعد إقراره بثلاث سنوات.

ونظرا لندرة الدراسات السوسيولوجية ارتأينا أن نرصد ونحلل قضية التعثر المالي للتجار المدينين من جذورها، من خلال البحث في العوامل التي أدت إلى هذه المشكلة، مستندين في البحث على الجوانب النفس الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى الجانب الصحي المتعلق في مواجهة جائحة كورونا وجانب الوعي القانوني المتعلق في التاجر وأهميته في تلافي الوقوع في مشكلة التعثر.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في سعيها لرصد وتحليل العوامل التي قادت إلى مشكلة التعثر المالي لدى التجارالأردنيين إذ تشير الإحصاءات المتوفرة إلى ازدياد ملحوظ في أرقام المتعثرين ماليًا من (4352 في سنة 2015)إلى (43624 في سنة 2019) وصدر في حق المقترضين المطلوبين ممن تخلفوا عن سداد ديونهم 3آلاف إشعار مابين 30/حزيران و23/تموز سنه 2020 (هيومن رايس واتش،2021). كما تشير الإحصاءات إلى وجود 143 قضية قضائية مالية مسجلة في سنة 2019 في مختلف أنحاء البلاد (المجلس القضائيّ،2019). كما تشير بعض التقارير إلى مغادرة نحو 15 ألف متعثر أردني هربا من الديون والسجن(فضيلات،2020)

وبناءًا على ذلك نلاحظ ازديادًا في أعداد المتعثرين المطلوبين للتنفيذ القضائي في المجتمع الأردني، لذا ارتأينا أن نرصد ونحلل قضية التجار المتعثرين ماليًا من خلال مجموعة من التساؤلات.

تساؤلات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتجيب عن التساؤلات الآتية:

1. ما دور العامل الثقافي في ظهور مشكلة المدينين" التجار المتعثرين "ماليًا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين ؟
2. ما دور العامل الصحي" جائحة كورونا" في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين؟
3. ما دور النصوص القانونية والوعي بها في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى:

1. معرفة دور العامل الثقافي في ظهور مشكلة المدينين" التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين.
2. معرفة دور العامل الصحي" جائحة كورونا" في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين
3. معرفة دور النصوص القانونية والوعي بها في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين.

أهمية البحث:

أهمية نظرية:

1. تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة في هذا الحقل الذي شكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الأردني ومؤسساته المختلفة، وهذا ما تبين بعد إجراء مسح مكتبي بهذا الخصوص وبحدود اطلاع الطالبة .
2. يتوقع أن تضيف هذه الدراسة ونتائجها الميدانية إلى المكتبتين الأردنية و العربية دراسة علمية يستفيد منها الباحثون و المخططون الاقتصاديون والتشريعيون في اتخاذ القرارات، وكذلك الاجتماعيون و طلبة الدراسات العلمية المختلفة عند دراستهم لمشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليًا في المجتمع الأردني.

أهمية تطبيقية:

1. يتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة العلمية كلًا من: صناع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني في المجتمع الاردني وعلى رأسهم السلطتين التشريعية والتنفيذية.
2. يتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة العلمية كلًا من: التجار وأصحاب الشركات والدائنين والمدينين، والبنوك الأردنية .

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على محافظة الكرك.
2. الحدود البشرية: اقتصرت على المحامين والقضاة من كلا الجنسين.
3. الحدود الزمانية: في الفترة من 2022/3/15–2022/3/30م

المفاهيم الإجرائية:

العوامل: هي المؤثرات المختلفة التي أدت إلى حدوث مشكلة المدينين "التجار المتعثرين"ماليًا في المجتمع الأردني، ويقاس بالمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المحور الخاص بها ضمن الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة.

المدين: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تنطبق عليه حالات الإعسار أو الإعسار الوشيك(قانون الإعسار رقم21، 2018). وفي الدراسة الحالية هم التجار الذين شغلت ذمتهم بحق مالي للغير سواء من شخص أم من بنك أم من شركة.

التجار: الأشخاص الذين تكون مهنتهم القيام بأعمال تجارية والشركات التي يكون موضوعها تجاريا والشركات المدنية التي تتخذ صفه الشركات المساهمة المحدودة(قانون التجارة الأردني،1966).وفي الدراسة الحالية هو كل من يمتهن القيام بالأعمال التجارية باسمه ولحسابه وتسري عليه أحكام القانون التجاري .

التعثر المالي: توقف المدين أو عجزه عن سداد الديون الإعسار، المستحقة عليه بانتظام أو عند تجاوز إجمالي الالتزامات المترتبة عليه؛ أي إجمالي قيمة أمواله(قانون الإعسار رقم2018،21).وفي الدراسة الحالية هو عدم القدرة على الوفاء من قبل التجار بالتزامات مالية عند استحقاقها وصدر حكم قضائي بحقه .

القاضي: هو ذلك الشخص الحقوقي المؤهل تأهيلا خاصا لتولي مسؤولية فض النزاعات والخصومات الناشئة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وتوجيه العقوبة الرادعة بحق من يثبت ارتكابهم للمخالفات والجنح والجنايات، وذلك من خلال ممارسته صلاحياته الدستورية بتطبيق أحكام القانون على الدعاوي المنظورة أمامه، إحقاقا للعدالة وصونا للحقوق(وزارة العدل المملكة الأردنية الهاشمية الأردنية،2021) وتقتصر هنا على حدود عينة ومجتمع الدراسة الحالية.

المحامي: الشخص الذي ينتمي إلى مهنة المحاماة والمسجل في جدول المحامين، والمحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في استظهار الحقائق لتحقيق العدل وسيادة القانون(قانون نقابة المحامين الأردنيين،2012). ونقتصر هنا على حدود عينة ومجتمع الدراسة الحالية.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

المدينين "التجار المتعثرين" ماليا

المدين

لغة: المدان والمديون والمدين هو الذي عليه دين، ويقال : أدان واستدان وأدان أي استقرض وأخذ بدين (ابن المنظور،2003).

اصطلاحا : كل من شغلت ذمته بمال الغير ، سواء أكان ذلك الحق الشاغل للذمة حالا أم مؤجلا ، وسواء أكان السبب فيه قرضا أو معأوضة أو إتلافا أو غير ذلك من موجبات ثبوت الدين في الذمة (حماد،2001).

التعثر الماليfinancial default

التعثر لغة: تعثر يتعثر ، تعثرا ، فهو متعثر، و تعثر المشروع : واجه بعض العقبات(عمر،2008)

التعثر المالي اصطلاحا : هو العسر المالي الفني ، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات (الجزرأوي والشمخي،1998)

مشكلة "الديون المتعثرة" أو"التعثر المالي" لم تعد قاصرة على الأفراد أو المؤسسات أو الشركات بل تعدت هذا النطاق، وبلغت نطاق الدول مما وضع الحكومات في موقف بالغ الصعوبة لدرجة لم يواجهها أو يعرفها العالم من قبل، وبلغت في شدتها حد الأزمة مما أثار اهتمام المتخصصين وغير المتخصصين ولقد كان لها نصيب في كثير من قاعات البحث العلمي .

في رأي الخبراء الاقتصاديين تحديدا يستند التعثر المالي إلى أسباب اقتصادية وإدارية يعزا بعضها إلى مشروع متعثر والبعض إلى البنك الممول والبيئة المحيطة بعمل المشروع،هذا ويختلف أصحاب مفهوم التعثر المالي في وضع تصور مقبول من قبل كافة الاقتصاديين والإداريين عن التعثر المالي، وأصبح حول هذا المصطلح أكثر من تعريف (غراب،2009).

ويعرف"التعثر" بأنة التعرض لشئ يخل في التوازن ويفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي في تلك اللحظة هو استعادة التوازن والتحكم في حركة المسير، فالتعثر المالي تعبير عن اختلال مالي –غير متوقع– يواجه التاجر أو الشركة نتيجة قصور الموارد والإمكانيات عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير فتنخفض قدرة التاجر أو الشركة على توليد الأرباح مما يؤدي إلى زيادة احتمال عدم القدرة على سداد الفوائد واصل الدين (الخضيري، 1997).

التاجر لغة: الذي يبيع ويشتري(آبادي،1991).

التاجر اصطلاحاً: هو الشخص الذي تكون مهنته القيام بالأعمال التجارية، وقد جعل المشرعون من التجار فئتين، هما: الفئة الأولى وتشمل الأشخاص الطبيعيين الذين تكون مهنتهم ممارسة الأعمال التجارية، والفئة الثانية تشمل الشركات التي يكون موضوعها تجارياً(هليل،2012).

وعند اكتساب الشخص صفة التاجر يصبح في مركز قانوني يميزه عن غيره من الأشخاص ،وهذا يحمله القانون التزامات رئيسة ، تهدف بمجملها لتنظيم حرفته التجارية ونتيجة ذلك يفرض عليه المشرع أن يكون مقيدة في السجل التجاري ، وأن يلتزم بمسك الدفاتر التجارية، وأن يتخذ عنواناً تجارياً ، وأن يمتنع عن المنافسة غير المشروعة ، كما تحددها القوانين والأنظمة المعمول بها(الطرأونة،2015).

العوامل الثقافية:

تعبر العوامل الثقافية عن حصيلة التحولات التي انعكست على البنية الثقافية للمجتمع وأثرت على ثقافة وقيم أفراد المجتمع،ومن بين تلك القيم الثقافية قيمة الثراء السريع والاستهلاك المظهري، فشهد المجتمع الأردني منذ بداية عام 1989 العديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدأت بالأزمات الاقتصادية المتلاحقة وصولا لانتشار وسائل الاتصال الحديثة ودخول العولمة الثقافية التي أثرت على ثقافة المجتمعات خلقياً وقيمياً،وإبداعياً وشكلت تهديد مباشر لثقافة التقليدية، فتعتر العولمة آلية من آليات الاتجاه الرأسمالي التي تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

الثقافة لغة : من الفعل الثلاثي ثقف بضم القاف أو بكسرها ثقف ، بمعنى الفطنة والذكاء والتهذيب ، وغلام ثقف أي حاذق ذو فطنة.

الثقافة اصطلاحاً : هي نتاج الخبرات الإنسانية المادية وغير المادية ، التي يكتسبها الإنسان من خلال التفاعل الذي يتم بينه وبين البيئة المحيطة ، وهي أنماط من السلوك والقيم التي تميز أمة عن غيرها من الأمم ، فهي مجموعة السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة بعينها وتشمل الحقوق الأساسية للإنسان والقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات بعناصرها المادية وغير المادية (محادين والجعافرة،2020).

العوامل الصحية" جائحة كورونا"

شهدت المجتمعات الكثير من التحديات سواء حروب أو انتشار للأمراض والأوبئة والتي انعكست على كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتعليمية والثقافية، فنجد بعض الأوبئة انتشرت على نطاق محدود جغرافيا وبعضها اجتاح العالم بأسرة وعلى مر التاريخ أحدثت بعض الأوبئة تغيرات ديموغرافية وسياسية واقتصادية في العالم بأسرة، بدايتا مع انتشار الطاعون الأسود و والأنفلونزا الإسبانية التي تسببت في انهيار طبقات اجتماعية وموت الملاين من البشر،وغيرها من الأمراض كالجدري والكوليرا وصولا إلى جائحة كورونا التي أثرت على الصحة العمومية لأفراد المجتمع، وتعرف الصحة العمومية بأنها مجموعة التدابير الوقائية والعلاجية والتربوية والاجتماعية والتي تستهدف المحافظة على صحة الفرد والجماعة وتحسينها ووقايتها من أخطار الأوبئة والقضاء على أسباب الأمراض المعدية ومكافحتها.

وتشكل جائحة فيروس كورونا COVID-19 ظرف استثنائي أثر على العالم أجمع وتأثرت به حريات الأفراد وحقوقهم مما استوجب تدخل السلطات الدولية باتخاذ تدابير وإجراءات أكثر صرامة لمواجهة هذه المرحلة وتم إعلان حالة الطوارئ الصحية(بن عياد،2020).

إذ تسبب تفشي مرض فيروس كورونا الجديد أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم وقد سجلت أول بؤرة لتفشي هذا المرض في مدينة ووهان ، عاصمة محافظة هوبي بالصين ، يوم 29 ديسمبر 2015 ومن ذلك الحين ، انتشر إلى 119 دولة وإقليم حول العالم ، وأعلنت منظمة الصحة العالمية ، في يوم 11 مارس 2020 ، تصنيف فيروس كوفيد -19 جائحة عالمية(سيسرك،2020)

ومن هنا اهتمت الدولة الأردنية كسائر دول العلم في الصحة العمومية لأبناء الأردن وذلك باتخاذ الإجراءات والاحتياطات الوقائية اللازمة لمنع كورونا من تهديد الناس في صحتهم حيث اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى السيطرة على انتشار فيروس كورونا الذي ظهرت أولى حالاته في المملكة مطلع شهر آذار 2020، واتخذت الحكومة في موجبة مجموعة من القرارات الاقتصادية والإدارية لتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لهذة الجائحة وتضمنت هذه القرارات تطبيق قانون الدفاع لسنة 1992م. والذي صدر بموجبه 35 أمر دفاع. حيث أعلن رئيس الوزراء في مواجهة الموجه الأولى لانتشار كورونا تعليق دوام المؤسسات التعليمية لمده أسبوعين وكذلك تعليق جميع الرحلات الجوية من الأردن واليه حتى إشعار آخر .وأغلقت جميع المعابر الحدودية أمام حركة المسافرين باستثناء حركه الشحن التجاري وتم تعطيل جميع المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة باستثناء القطاع الصحي وتم إغلاق جميع المدارس والجامعات وتحويل التعليم عن بعد وإغلاق المتاجر والمولات والتجمعات التجارية والمشاريع والمصانع الألبسة والصحف والمناطق السياحية والسماح فقط بفتح مراكز التموين والصيدليات،وقامت الحكومة بعد ذلك بتخفيف من إجراءات منع التجول والسماح لبعض الخدمات مع نهاية شهر نيسان ليستمر التشديد والتخفيف تبعا لمعدلات انتشار الفيروس بين أبناء المملكة الأردنية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2020).

استمرت جائحة كورونا بتأثير على العالم والمملكة الأردنية على وجه الخصوص وتتابعت مراحل انتشار الفيروس منذ 2020 وانعكس تأثير جائحة كورونا على المجتمع الأردني من مختلف الجوانب فتأثرت به ثقافة المجتمع بتطبيق أوامر حظر التجول وأوامر التباعد الاجتماعي فتم منع حفلات الزفاف ومنع إقامة بيوت العزاء وحظر التجوال بين مناطق المملكة وهذا مس بثقافة المجتمع وانعكس ذلك على أفراد المجتمع من الجانب الاجتماعي والنفسي فسيطر الخوف على أبناء المجتمع بسبب ارتفاع حالات الوفاة وحالات الإصابة في فيروس كورونا مما أثار الرعب في نفوس أفراد المجتمع الاردني.

وكانت استجابة الأردن لجائحة فيروس كورونا متماشية مع المبدأ العام المعتمد، وهو إعطاء الأولوية لسلامة الإنسان.فبعد ظهور الحالات الأولى من الإصابة بالعدوى طبقت الأردن الإغلاق العام الصارم. وكرست جهودها لإجراء اختبارات الفحص بأسعار معقولة وعلى نطاق واسع، وتم توزيع الأغذية والمستلزمات الأساسية على الأسر، وخفض ضريبة المبيعات على أهم المعدات الوقائية. ونتيجة لذلك سجلت الأردن أدنى معدلات الإصابة بفيروس كورونا للفرد في العالم، وبالتالي استطعنا أن نعمل على إعادة فتح الاقتصاد بالتدريج لكن بعدها دخلت الأردن في مواجهة الموجة الثانية من كورونا وأعادت تطبيق سياسة الحظر الشامل،وعملت على بإنشاء صندوق لتغطية المصروفات الطبية الطارئة لضمان توافر الأموال الضرورية لوزارة الصحة الأردنية. وسمحت لشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية، وتأجيل مدفوعات خدمات المرافق، وخفضت اشتراكات الضمان الاجتماعي بصفة مؤقتة، كما قدمت الدعم للفئات الهشة من عمال الميأومه عن طريق برنامجنا المعني بالتحويلات النقدية، وهو "صندوق المعونة الوطني". وخفَّض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة الأساسية، كما قام بضخ السيولة عن طريق تخفيض الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي للودائع محددة الأجل، وخفف من شروط برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة التزامها بتعويض المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص(صندوق النقد الدولي،2021)

ومن جانب آخر سيطر الخوف على الكثير من أصحاب المهن التجارية وعمال الميأومه وأصحاب المشاريع الصغير التي توقف عملها بسبب هذه الجائحة، ولان الأردن دولة تعتمد على الصادرات والتحولات الخارجية والاستثمارات الأجنبية في مواردها الاقتصادية تواجه

ارتفاع العجز المالي والتضخم كتحدي اقتصادي يعرضها للتراجع الاقتصادي الحاد بسبب الجائحة وان التأثير الإجمالي لتفشي فيروس كورونا المستجد سيؤدي إلى تزايد واضح في معدلات الفقر والبطالة.

النصوص القانونية والوعي بها

انه لمن ضرورة أن يكون التاجر على دراية في القوانين ذات الصلة في التجارة والمعاملات التجارية والقوانين البنكية وما يترتب على إبرام العقود بين الدائن والمدين وما يترتب على المتعثر والممتنع عن السداد والعقوبات القانونية المترتبة على عدم إيفاء الحق بحيث يواجه الحبس في بعض الحالات، ومن هنا فالوعي بالنصوص القانونية يشكل ركيزة أساسية في تنمية وتقدم أفراد المجتمع كل حسب اختصاصه ومجاله فالوعي بنصوص القانونية برزت أهميته من أهمية وضرورة القوانين والأنظمة التي تنظم شؤون المجتمع وتحفظ حقوق وممتلكات أفراده، وترتب معاملاتهم .

ويعرف القانون بأنه مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع وهذه القواعد تنظم أمورا مدنية أو تجارية أو جزئية أو غيرها، فيمثل النظام الذي تجري وفقا له علاقات الأشخاص في المجتمع (الرفاعى،2008).

ويتضح الوعي القانوني بما لدى الأفراد من معارف قانونية على المستوى الشخصي والمجتمعي(الصعيدي،2004).

وانه لمن الأهمية أن يكون الفرد على دراية بكيفية النصوص القانونية في أي مشكلة، بحيث يكون القانون بالنسبة لهم مرجعاً أساسيا في حياتهم العملية والاجتماعية، ذلك لأنه بدون الوعي القانوني سيقع الشخص غير العارف بتلك القوانين في مزالق الخطأ لأن الجهل بالقانون لن يعفيه من العقوبة.

ومن أخطر العثرات والكبوات التي قد يصاب بها التاجر أ ثناء ممارسته لنشاطه التجاري هي حالة التعثر أو الإعسار والتي تمثل خطراً متفاقماً قد ينتهي بغلق نشاط التاجر وتوقفه عن ممارسة أعمالة التجارية تماما في حال وصل لمرحلة الإفلاس والتصفية أو ينتهي به الأمر في السجن.

النظريات المفسرة

تالكوت بارسونز(النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي)

ارتبطت النظرية البنائية منذ العقد الثالث من القرن العشرين في كتابات تالكوت بارسونز وقدم تفسيرات لصعوبات الرأسمالية دون أن يدينها على اعتبار أن هذه الصعوبات جزء من عملية التطور تفضي لمزيد من الاستقرار والتكامل، وفي كتاب بنية الفعل الاجتماعي الصادر عام 1937م يقول أن كل النظريات تتجه نحو ما يسمى "بالنظرية الطوعية للفعل" حيث ينظر للبشر على اعتبار أنهم يقومون بالاختيار أو المفاضلة بين أهداف مختلفة ووسائل تحقيق تلك الأهداف (كريب،1999)

وأقام بارسونز النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي من خلال مراجعة وتحليل أفكار كل من مارشال وفيبر وباريتو ودوركايم، من حيث تحليلاتهم وتفسيراتهم للرأسمالية والطريقة التي حلل كل منهم فيها العلاقات بين النشاط الاقتصادي والسياق الاجتماعي الأوسع ومن هنا حاول بارسونز أن يبني وجهة نظرة تجاه الرأسمالية حيث يرى أن الرأسمالية يجب أن تحلل كنظام اقتصادي وكبناء للملكية والإنتاج يعتمد

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

بصورة كلية على الأبنية الاجتماعية والقيم والاتجاهات والسلوك غير الاقتصادي ومن هنا نرى أن نظرية بارسونز الطوعية تمثل أطروحة توليفيه على المستوى المنهجي وعلى مستوى أنماط التفكير والتيارات غير المتصالحه (روشيه،1998).

عمل بارسونز على تجسير الفجوة بين الأفكار المتعارضة لتقاليد الوضعية والمثالية (الموضوعية، والذاتية) أو الفرد والمجتمع في الفكر السسيولوجي، وانطلق بارسونز بشكل أساسي من إخفاقات وجهة النظر النفعية معتبرها وجهة نظر اختزالية وأكد بارسونز على دور الذاتية بالتركيز على حافزيه الأفراد والأهداف التي يختارونها ويسعون إلى تحقيقها، والقيم التي يلتزمون بها(الحوراني،2008)

وانه يجب أن نفكر دائما بالفعل على أنه يتضمن توتراً بين نظامين مختلفين من العناصر المعيارية والظرفية، والفعل في الحقيقة هو عملية تغير وتعديل العناصر الظرفية في اتجاه التكيف مع المعاير (Parsons،1968)

فالمعاير الاجتماعية موجه وضابط لمركزية الفعل ويظهر المستوى الثقافي والرمزي كأطر مرجعية للفعل، والفعل الاجتماعي هو كل ضروب السلوك البشري التي تدفعها وتوجهها المعاني التي يكونها الفاعل من العالم الخارجي، وهي معاني يأخذها الفاعل في اعتباره ويستجيب لها بناءً على ذلك فإن الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي، هي حساسية الفاعل لمعاني الأفراد والأشياء من حوله، وإدراكه لهذه المعاني وردود فعلة تجاه المؤثرات التي تنقلها(روشية،1998)

فاعتبر بارسونز ان الفعل الاجتماعي وحدة التحليل الأساسية قي النسق الاجتماعي ويصنف الفعل الاجتماعي تبعا لذلك إلى(عثمان، 2008):

أ. الفعل الاجتماعي الوسيلي الموجة لتحقيق غاية، ويرتبط بمستوى إدراك الفعل.

ب. الفعل الاجتماعي التعبيري بما يتضمن من تعبير عن حالات الرضا والاعتبار، ويعبر عن الحالة الوجدانية للفاعل.

ج. الفعل الاجتماعي القيمي، ويرتبط بالمعاير والقيم والجانب الخلقي لدى الجماعة،وبهذا يرتبط بالنظام، وينطوي معناه إلى درجة ما بالتكامل في النظام الاجتماعي.

فالفرد يحأول تحقيق أهداف محددة رمزيا في بنيات محددة وتبعا لنظرية الطوعية فإن أصغر وحده تحليل هي وحده التصرف ويحللها إلى عناصر أساسية هي: الفاعل والوسائل والظروف والمعايير الموجهة، وكل عنصر من هذه العناصر ذو قابلية للإدراك، ويصطفى تبعا لذلك نموذج أساسي للفعل الإنساني تحدد كل مكوناته بصيغه مجردة ويتكون هذا النموذج من: أولاً، الإنسان الفاعل وهو الخلاق القادر على الاختيار، ثانيا، نطاق الأهداف أو الغايات وهي تعني جملة الشؤون المستقبلية التي تتوجه نحوها عملية الفعل والتي لابد أن يختار من بينها الفاعل ومختلف الوسائل الممكنة لبلوغ تلك الغايات، ثالثا، البيئة التي تتكون من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات المتاحة وتحتوي البيئة على المعاير والقيم التي تحظى بالقبول العام وتؤثر على اختيار الأهداف والوسائل في الموقف الذي يتضمن نواحي هامه تختلف عن الغايات ويمكن تحليل الموقف إلى عنصرين هما: العنصر الذي لا يمكن ضبطه أو تغيره أو منعه وهو ظروف التفاعل والعنصر الذي يتمكن الفاعل من ضبطه والسيطرة علية وهو الوسائل، رابعا، التوجه المعياري للفعل وهو رابط علائقي بين العناصر السابقة يسمح باختيار وسائل بديلة لتحقيق الغايات، بقدر ما يتيح الموقف من بدائل(كريب،1999).

ويوضح بارسونز بأن هناك ضوابط هامه للمخطط المفاهيمي للفعل الإنساني تبعا لنظرية الطوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار (الحوراني،2008):

1. أن فئة الزمن أساسية للمخطط، فالفعل عملية مستمرة في الزمن وان مفهوم الغاية يوضح الإطار المرجعي المستقبلي الذي لن يتحقق إلا إذا قام الفاعل بعمل شئ ما من أجل تحقيقه، وبذلك فإن الغاية ليست موجوده في موقف الفاعل وإن وجدت فإنها لن تبقى دون تغيير.
2. إن حقيقة مدى الاختيار المفتوح للفاعل بالرجوع للغايات والوسائل وارتباط كل منها مع مفهوم التوجيه المعياري يوضح إمكانية الخطأ، والفشل في تحقيق الغايات أو الاختيار الصحيح للوسائل، وقد يحمل هذا الخطأ معاني مختلفة.
3. إن مرجعية هذا المخطط ذاتية، بمعنى أن هذا المخطط يتعامل مع الظاهرة والأشياء والأحداث من وجهة نظر الفاعل وكما تظهر له، وبهذا يميز بارسونز بين الذاتي والموضوعي على اعتبار أن الموضوعي Objective يشمل موضوعات البيئة الموجودة في موقف الفعل والخارجية عن تصور الفاعل وفي المقابل الذاتي Subjective يتضمن تعريف الفاعل للموقف من وجهة نظرة.
4. يتضمن موقف الفعل عناصر طبيعية وبيولوجية، والباحث لا يختزلها إلى عناصرها الدقيقة، فهو لا يعني بها إلا بموجب ارتباطها بعناصر وحدة الفعل.

يفترض بارسونز ان هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع وإذا ما دخل الفاعل في تفاعل مع الآخرين وحصل في ذلك التفاعل على الإشباع فذلك مدعاة لتكرار التفاعل وسيصل الأمر بالفاعلين بعد حين إلى أن يتوقعوا استجابات معينة من بعضهم البعض وبذالك تتشكل بينهم قواعد ومعايير(المعايير هي عبارة عن أنماط متوقعه من السلوك) اجتماعية وقيم (وهي تصورات لما هو مرغوب فيه)ويتطور تبعا لذلك النسق الاجتماعي تبعا لذلك من أدوار ومكانات أي شبكة من المراكز التي ترتبط بها توقعات السلوك محددة بما فيها أنواع لثواب والعقاب للوفاء أو عدم الوفاء بتلك التوقعات وبهذا فإن تطور النسق الاجتماعي يستلزم ثلاث أنساق (كريب،1999):

أ. نسق الشخصية، يستلزم فاعل يرمي إلى الحصول على الحد الأقصى من الإشباع

ب. نسق ثقافي، يستلزم نسقا من القيم له انتشار واسع بحيث تمنح هذه القيم التماسك للمعايير المختلفة المرتبطة بمختلف أدوار المكانة

ت. النسق العضوي ويتضمن معناه التشكيل العضوي والحيوي للفرد بما يملكه من استعدادات وقدرات فطرية وقدرات الفرد على التعلم وتستلزم هذه القدرات وجود بيئة مادية على المجتمع أن يتكيف معها

كما يرى بارسونز أن النسق الاجتماعي علية أن يواجه أربع مشكلاته وهي مشكلة التكيف مع البيئة ومشكلة تحقيق الهدف فلابد له من أدوات يحرك بها مصادرة كيما يحقق أهدافه ليصل إلى درجه من الإشباع ومشكلة التكامل ليضع طرق لدرء الانحراف والتعامل مع ومشكلة خفض التوترات ليتمكن من الحفاظ على النمط (أحمد،2006).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

النظرية الصراعية (الماركسية الاقتصادية)

بدأت أهمية دراسة الصراع في بداية الستينيات حيث أعلن علماء الاجتماع المهتمون بهذا الاتجاه أن موضوع الصراع هو علم الاجتماع الجديد غير أن الأمر خلاف ذلك . فالصراع موضوع قديم مثل النزعة الوظيفية تمتد جذوره إلى علماء الاجتماع الألمان مثل كارل ماركس وجورج زيمل اللذين عاصرا عن قرب نمو الاتجاهات العضوية(تيرنر،1999).

فظهرت النظرية الصراعية كرد فعل على النظرية الوظيفية التي ركزت على العوامل التي تتضمن الثبات والاستقرار مهملة في المقابل قيمة صراع المصالح والأهداف الشخصية والجماعية، فظهرت النظرية الصراعية التي تنطلق من عملية الصراع كعملية أساسية في علاقة الوحدات الاجتماعية ، والتي تؤكد على أن التباين في البناء الاجتماعي يتضمن التناقض بين وحدات البناء(الأفراد، الجماعات، النظم) ويرتبط ذلك بظهور جماعات لها مواقع وأوضاع متباينة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبالتالي اختلاف في المصالح والرؤى مما يؤدي إلى الصراع، بالإضافة إلى ذلك يرى كارل ماركس أن علاقات الإنتاج التي تتضمن اللامسأواة في الملكية تشكل أساس اللامسأواة والاستغلال ومادام هنالك لا مسأواة يرى ماركس أن الصراع مسألة حتمية(عثمان،2008).

ويعتبر كارل ماركس من أبرز المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين وتعد نظرية ماركس في الصراع من أكثر النظريات التي حظيت في اهتمام كبير من قبل العلماء والمفكرين نظرا للتفسيرات العلمية التي قدمها فيما يتعلق بالصراع داخل المجتمع الرأسمالي نتيجة تعارض المصالح والأهداف بين طبقة العمال والطبقة البرجوازية، فوضع تفسيرا لتغير الاجتماعي قائما على المادية التاريخية موضحا أهمية نمط الإنتاج وعلاقاته بالأفعال الإنسانية، إن نمط الإنتاج تبعا لماركس في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الحياتية كالاجتماعية والسياسية والروحية وأن القوانين والمؤسسات الأخرى تتفاعل مع القاعدة الاقتصادية في علاقة ديناميكية فالقوانين لا يمكن أن تكون ذات جوهر مستقل عن التأثيرات الطبقية تبعا للعوامل الاقتصادية التي تؤثر على نمط الإنتاج(الوريكات،2013).

ويمكننا أن ننطلق في تفسير التعثر المالي للتجار من تفسيرات ماركس لأنماط الإنتاج فقد رأى أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية وأن إنتاج الثروة المادية–المالية– هو العامل الأساس المحدد للتطور الاجتماعي وإنتاج وسائل الحفاظ على الحياة، وعملية توزيع تلك المنتجات هي أساس البناء الاجتماعي بأسرة فمن خلالها تتضح كيفيه توزيع الثروة وينقسم المجتمع تبعا لذلك إلى طبقات أو أنظمة.

وعملية الإنتاج تتطلب قوى الإنتاج التي تشمل موضوعات للعمل وأدوات لمعالجه تلك الموضوعات فالتاجر الزراعي يلزمه ارض وبذور وأدوات الزراعة والإنسان العامل الذي يستخدم تلك الأدوات في معالجه الموضوعات، فتحدد قوة الإنتاج علاقات الإنسان بالطبيعة وسيطرته عليها والإنسان العامل هو العنصر الرئيسي في القوة الإنتاجية، والأفراد لا يمكنهم الإنتاج إلا إذا انتظموا في علاقات اجتماعية، ومن خلال ذلك يرى ماركس أن الإنسان خلال عملة يطور ويغير من أدواته وليس أدل على ذلك من التقدم التكنولوجي المستمر في عصرنا هذا والذي يتيح للإنسان مزيدا من الطاقة والتحكم في عالمه المادي.

وهذا التطور هو نقطة البدء في التغيير الاجتماعي، إلا أن هذا التطور من شأنه أن يحدث خللا في التوازن القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بحيث لا تعد علاقات الإنتاج على انسجام مع قوى الإنتاج . فمع تحسن أدوات الإنتاج وتطورها يتطور الناس أيضا فتنمو قدراتهم ومهاراتهم وتظهر قدرات جديدة لم تكن موجودة من قبل ويتطلب ذلك بالضرورة تغيرا في علاقات الإنتاج . ونظرا لأن هذا التغير لا يساير التغير في قوى الإنتاج فان التناقض بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المتخلفة والتي أصبحت عقبة أمام قوى الإنتاج يؤدى بالضرورة إلى ظهور ظروف موضوعية للثورة من أجل حل هذا التناقض ومن أجل إحلال علاقات إنتاج جديدة تتوافق

مع قوى الإنتاج التي تطورت وتحولت. فمجموع علاقات الإنتاج أي أشكال الملكية وما يترتب عليها من علاقات بين الناس وأشكال توزيع السلع تشكل البناء الاقتصادي (أحمد،2006).

نظرية التبادل الاجتماعي

يرجع الميراث العقلاني الذي بلور نظرية التبادل إلى مصادر مختلفة ابتداء من علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا وانتهاء بعلم النفس وتعد نظرية التبادل الاجتماعي مزيج مختلط من علم الاقتصاد النفعي والأنثروبولوجيا الوظيفية وعلم النفس السلوكي فسعى العلماء إلى استبدال النزعة الوظيفية عند بارسونز بالتبادلية وارتبطت نظرية التبادل باسم كل من جورج هومنز، وبيتربلأو، وريتشرد إمرسون، وكارن كوك (تيرنر،1999)

وتفسر النظرية التبادلية الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، والآلية التي يفهمون بها تلك المصالح، ومن ثم كيفية تبادلها، وتنظر التبادلية إلى عملية التبادل كعملية متأصلة في الفعل الاجتماعي، وأنها الأكثر شيوعا في الحياة الاجتماعية(الحوراني،2007)

واستندت النظرية التبادلية لافتراضات من أصحاب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أمثال آدم سميث وريكاردو، فقد استفاد مفكرو التبادلية من الافتراضات التالية(عثمان،2008):

1. أن الإنسان كائن عقلاني، يحأول على أساس مبدأ المنفعة، في علاقاته التنافسية مع الآخرين، تعظيم مكاسبه وتقليل خسائره من خلال المقايضات والمبادلات مع الآخرين في سوق حر يقوم على التنافس ، ولأن البشر وحدات عقلانية في سوق حر مفتوح تتاح لهم كل المعلومات الضرورية وبوسعهم تقدير كل البدائل المتاحة فانهم يختارون اختيارا رشيدا نسق الفعل الذي يحقق لهم أقصى منفعة، وقد تم انتقاد افتراض العقلانية ومبدأ المنفعة المطلق والأخذ بدلا من هذا بأن السلوك الإنساني يتضمن الجانب العقلاني واللاعقلاني، وأن السلوك الإنساني لا يمكن أن يفسر دائما بمبدأ المنفعة فالإنسان لا يدرك دوما الظروف المحيطة بفعله، كما أنه قد يرضى بمشاركة المنافع مع الآخرين.
2. إن الدخول في عمليات اجتماعية يتضمن التبادل، وحساب المكاسب والخسارة، أي الكلفة بالموازنة بين ما يتوقع من مكاسب وخسائر.
3. يرتبط الفعل ومساراته واتخاذ القرارات بما يتوقع الفاعل ويرى من كلفه.
4. يدخل تقييم الفاعل لاختياراته الحاجات وندرة المواد، فقد يطر إلى اتخاذ قرارات مكلفة نتيجة الحاجات وندرة ما يسعى إلى تملكه أو تحقيقه.

أما هومانز فقد تناول عملية التبادل على مستوى علاقات الأفراد وتنبه لأهمية القوه وانعكاسها على مسارات الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية وقدم خمس افتراضات أساسية في دراسته المشهورة عن غرفة ملاحظه خطوط الأسلاك في مصانع هارثورن لشركة الكهرباء الغربية ويرجع الفضل لتلك الدراسة في تحديد مفهوم التنظيم الاجتماعي في الصناعة والعلاقات الاجتماعية في العمل وهذه الافتراضات هي(تيرنر،1999):

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أولا،إذا تزايد تكرار التفاعل بين شخصين أو أكثر تزايدت درجة احتمال التماثل بينهما والعكس صحيح. ثانيا، ويعبر الناس الذين تتزايد عواطف الود بينهم عن عواطفهم في شكل تزايد الأنشطة والعكس صحيح . ثالثا، كلما تزايد تكرار التفاعل بين الناس سويا ، ازداد احتمال تقارب أنشطتهم وعواطفهم والعكس صحيح . رابعا، كلما ارتفعت مرتبة الشخص داخل الجماعة ازداد التزام أنشطته مع معايير الجماعة والعكس صحيح . خامسا، كلما ارتفعت المرتبة الاجتماعية للشخص ، اتسع مدى تفاعلاته.

ويمكننا أن نلخص نظرية هومانز في التبادل الاجتماعي كما وردت في كتابه سنه1961 انه إذا ما تم مكافأة سلوك معين في الماضي، فعلى الأغلب أن يتكرر مثل هذا السلوك، وهنا تبدو صياغة هومانز تشمل علم النفس السلوكي (مثير واستجابة والاقتصادي أي الثواب أو الجائزة) و خلال فترة ما، إذا ما تم مكافأة سلوك شخص ما، سوف نجد آخر يقلده. وبذلك كلما زادت قيمة النشاط الصادر عن شخص ما، كلما زاد تقليده من قبل الآخرين طمعاً في الثواب مهما كانت قيمة الجائزة في الماضي القريب لسلوك معين، فإن قيمة هذه الجائزة سوف تقل عند هذا الشخص في المستقبل كلما كان توزيع العدالة على غير صالح الأفراد وليس من صالحهم كلما كانت ردود الأفعال العاطفية غاضبة .وبذلك يفسير الكثير من عمليات التفاعل والتبادل الاجتماعي خاصة داخل الجماعات الصغيرة وكذلك المكانة الاجتماعية والالتزام بالمعايير وعلاقات القوة (الوريكات،2013).

نظرية الاختيار العقلاني

ترتبط نظرية الاختيار العقلاني بأعمال ألن كارلنج وجون رويمر وديريك كرونش ورونالد كلارك، واعتمد منظور الخيار العقلاني بشكل أساسي على النظرية الكلاسيكية والنظريات الاقتصادية للجريمة، وتفسر نظرية الاختيار العقلاني ما يقوم به الفرد إذا ما تصرف بعقلانية في موقف معين ، فتفسر الدوافع الكامنة خلق سلوك الفرد كمحأولة لتلبية الاحتياجات العادية، والعقلانية هي عملية صنع القرار لتحديد الفرص لتلبية هذه الاحتياجات، ولتحديد التكاليف المحتملة للفعل والمنافع المتوقعة ولا يفترض أن يكون التاجر المتعثر متمرسا في عملية صنع القرار ففي بعض الحالات يبرهن بعض التجار المتعثرين عن عقلانية محدودة(فرانك ومارلين،2013)

فيستطيع التاجر العقلاني أن يرتب البدائل المتاحة حسب ما هو الأفضل، فهناك جانب نفعي واضح في نظرية الاختيار العقلاني فأنا أختار ما يجلب لي المنفعة تبعا للرغبات والاعتقادات التي هي أسباب للفعل.

وفي تفسير نظرية الاختيار العقلاني التي تأخذ طابع ماركسي تفسير كارلنج لمفهوم الندرة وهذا يوضح الأساس الذي تقوم عليه التجارة وهو الاختيار العقلاني للموارد التي تجلب الربح الأكبر ، فيوضح أنه لو لم تكن الموارد محدودة لما كنا بحاجة إلى اختيار كيفية استخدامها، ودور العقلانية هنا أن تعمل بشكل غير مباشر في اختيار العلاقات الاجتماعية التي تدفع بالتقنيات الإنتاجية قدما، وفي المقابل يتحول التبادل الحر في السوق إلى تبادل استغلالي حينما يسهل أمر الحصول على موارد معينه لطرف دون الآخر أما الظلم يكمن في الحرمان من الحصول على الموارد، وهنا تتفق مع النظرية الماركسية من حيث عدم تكافؤ الفرص في الحصول على المكانة الاجتماعية(كريب،1999).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الدراسات العربية

دراسة (السيد،2020) بعنوان: آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقا للقانونين المصري والإماراتي: دراسة مقارنة، تهدف الدراسة إلى معرفه مدى فاعلية الآليات الواردة في قوانين الإفلاس في كل من مصر والإمارات في تقديم حماية فعالة للمشروعات التجارية المتعثرة للوقاية من الإفلاس، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها أن قوانين الإفلاس الجديدة قدمت في كل من مصر والإمارات العديد من المعالجات لإنقاذ المشروعات التجارية المتعثرة، وخاصة فيما يتعلق بالصلح الواقي من الإفلاس، كما توصلت الدراسة إلى أن المشرع في كل من الإمارات ومصر لم يجعل الصلح الواقي من الإفلاس إجراء عقابيا، بل جعله آلية لمساعدة المشروع التجاري المتعثر والحفاظ عليه والنهوض به،كما أوصت الدراسة المشرع الإماراتي والمصري بالقيام بتعديل تشريعي يساعد ويمكن الدولة من التدخل لمساعدة المشروعات التجارية المتعثرة فيما تواجه من صعوبات ينعكس أثرها سلبا على الاقتصاد الوطني و توصى الدراسة المشرع الإماراتي بالسماح لكل ذو مصلحة في خطة إعادة الهيكلة بالطعن عليه، وعد حصرها في القائمين على المشروع التجاري المتعثر أو الدائنين المقبولة ديونهم نهائيا فقط لأنه حرمان له مبرر.

ودراسة (العمايره،2018) بعنوان: حبس المدين في قانون التنفيذ الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي والمواثيق الدولية، جاءت هذه الدراسة لتتناول أحكام حبس المدين في قانون التنفيذ الأردني رقم 25 لسنة 2017 وتعديلاته ، مقارنة بالفقه الإسلامي والمواثيق الدولية من منطلق إشكالية رئيسية هي مدى جواز حبس المدين في قانون التنفيذ الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي والمواثيق الدولية . وقد وجد الباحث في نهاية الدراسة أنه تم اللجوء للحبس بمفهومه الحديث منذ تحليله من قبل فقهاء الشريعة الإسلامية السمحة حتى وصل إلى نصوص تشريعية في مجلة الأحكام العدلية والتي ألقت بضلالها على القانون الأردني ، نتيجة ما حققه من إيجابيات ساهمت في الحفاظ على حقوق الأفراد (الدائنين) . وأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نص فقط على الديون الناشئة عن العلاقات العقدية فقط ، دون مصادر الإلزام الأخرى التي عالجتها القوانين الداخلية والفقه الإسلامي الحنيف . وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج التوصيات ، كان من أهم هذه النتائج أن حبس المدين تنفيذية ، هو وسيلة إكراه وضغط وليس غاية ، تهدف إلى رفع المدين نحو الوفاء بما عليه من التزامات لمصلحة الدائن ، وانه نظرا لخطورة الحبس ومساسه بالحقوق الفردية وتقييده للحريات وضع المشرع تنظيمه قانونية خاصة بحبس المدين أحاطه بجملة من الأحكام لمنع التعسف في استخدامه من قبل الدائن تحقيقا لتحصيل أموال الدائن من المدين ، وان من أهم هذه التوصيات يأمل الباحث على الجهات والمنظمات الدولية ذات العلاقة أن تتفهم موضوع حبس المدين بشكل أفضل ، مع فهم لهدف من وراءه وغاياته وكيفيته ، وفهم مبدأ أن هذا الحبس شرع بعد الموازنة بين الدائن المالية وحقوق المدين .

دراسة (أبو عبيد،2003) بعنوان: **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب و الآثار و الحلول الممكنة : دراسة تحليلية**، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور و نمو مشكلة القروض المتعثرة و ذلك من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بهذه المشكلة و المتمثلة في البنوك المقرضة و المقترضين و مدققي حسابات البنوك و أخيرة البنك المركزي الأردني، اتبعت الدراسة منهج المسح الشامل واستخدم الاستبانة أداة للدراسة وتكونت عينة الدراسة من (250)شخص، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تقسيم أسباب التعثر على أربع مجموعات رئيسة هي : مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنوك و جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة ، و مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترضين وجاءت في المرتبة الثالثة ، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وجاءت بالمرتبة الثانية ، وأخيرة مجموعة الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية وجاءت بالمرتبة الرابعة . وقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة ، ومن وجهة نظر المقترضين من جهة

أخرى ، في حين لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنك المركزي من جهة ، ومن وجهة نظر مدققي الحسابات من جهة أخرى

الدراسات الأجنبية

دراسة (Muigai, 2010) بعنوان: العوامل التي تفسر التخلف عن سداد القرض من خلال اقتراض القروض الزراعية لبرامج التمويل الأصغر في كينيا. دراسة حالة للشركات الصغيرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للتقصير في سداد القروض بين المقترضين الزراعيين في كينيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة تشمل 114 مستجيب ذلك من خلال اعتماد العينة الطبقية من المقترضين ومخبرين يعملون في برامج التمويل الأصغر بالاعتماد على أداة المقابلات المنظمة وغير المنظمة، واستخدام جدول مقابلة مخصص لهذه الغايات. وأظهرت نتائج الدراسة أن(88٪) من العينة أشاروا إلى أن العجز عن سداد القرض كان بسبب قوى السوق السائدة مثل تدهور معدل التضخم والمنافسة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن (70٪) من المستجيبين الذين تم اختيارهم اعتبروا أن معدل التضخم هو سبب التخلف عن سداد القروض ، بينما اعتبر(18٪) من هؤلاء المستجيبين الذين تم اختيارهم أن المنافسة هي سبب التخلف عن السداد. كما بينت النتائج أن (85٪) من المستجيبين اعتبروا عدم وجود رقابة على القرض ومتابعته هو سبب عدم سداد القرض، وأشارت نتائج الدراسة أيضًا إلى أن القروض تتخلف عن السداد أحيانًا لمجرد أن المقرض والضامن أقل اهتمامًا باستخدام القروض ونمو / تطوير الأعمال بعد أن حصلت الشركة على تسهيل ائتماني، كما بينت النتائج أن (26٪) المستجيبين حددوا عدم وجود مهارات استثمارية إضافية هو سبب لتقصير سداد القرض.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ومن خلال تتبع الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، يلاحظ أنها لم تتناول موضوع العوامل المؤدية إلى ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء العربية أم الأجنبية منها, حيث تنفرد هذه الدّراسة عن الدّراسات السابقة بأنها الأولى حسب علم الطالبة.

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة، والأدوات المستخدمة والمعالجات الإحصائية.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان ، كما تضمنت منهجية الدراسة مسحًا مكتبيًا لبناء الإطار النظري للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من السادة القضاة والأساتذة المحامين في محافظة الكرك وقد بلغ عدد السادة القضاة (35)، وبلغ عدد الأساتذة المحامين حسب إحصائيات نقابة المحامين في محافظة الكرك (480) محامي ومحامية ولأغراض الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، وبلغت (262) فردا، حيث تم اختيار (250) من المحامين بنسبة(52%) استجاب منهم (232) بنسبة (48%) على الاستبيان، حيث تم توزيع الاستبيان على كافة القضاة الموجودين في المحاكم التابعة لمحافظة الكرك وكان عددهم (35) قاض وبعد التوزيع استجاب منهم (30) قاضيًا بنسبة (86%).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

صدق وثبات أداة الدراسة

أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم استبانه لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الإطلاع على الأدب النظري المتعلق في موضوع البحث، حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين خصص الجزء الأول للبيانات الأولية الخاصة بالسادة القضاة والأساتذة المحامين الذين أجريت عليهم الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الدرجة للقضاة، والاختصاص للمحامي أما الجزء الثاني يحتوى على أما الجزء الثاني فتناول مجالات الدراسة، وتكون من(23) فقرة بواقع (8) فقرات في مجال العوامل الثقافية، و(8) فقرات تتعلق في مجال العوامل صحية، و(7) فقرات تتعلق في مجال النصوص القانونية والوعي بها.

الصدق الظاهري

تم التحقق من دلالات الصدق الظاهري باستخدام صدق المحكمين من خلال توزيع الاستبانة بصورتها الأولية على(10) من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، القياس والتقويم، والقانون التجاري، والاقتصاد، حيث تم إجراء التعديلات بناءً على ملاحظاتهم

صدق البناء "الاتساق الداخلي" (Internal Validity):

كما تمّ التحقق من صدق الاستبانة باستخدام صدق الاتساق الداخلي بحساب الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة على البعد الذي تنتمي إليه الفقرة على عيّنة استطلاعية بلغت(30) فرداً تمّ اختيارهم عشوائيا من داخل المجتمع ولم يتم إدخالهم في عيّنة الدّراسة، والجدول(1) يبين معاملات الارتباط:

جدول(1)

صدق البناء الداخلي للاستبانة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة الفرعية على المجال الذي تنتمي إليه الفقرة (ن=30)

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
الثاقفية		الصحية		القوانين	
1	.525**	1	.708**	1	.629**	.528**
2	.437**	2	.462**	2	.575**	.376*
3	.561**	3	.623**	3	.576**	.634**
4	.374*	4	.500**	4	.390*	.572**

5	.358*	.364**	5	.708**	5	.641**
6	.614**	.555**	6	.481**	6	.586**
7	.593**	.657**	7	.620**	7	.426*
8	.652**	.467**	8	.608**		

يتبين من الجدول(1) بأنه تحقق للاستبانة مؤشرات صدق بناء داخلي جيدة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.356–0.842). كما تمّ حساب معامل الارتباط بين الدرجة على المجال والدرجة الكلية على الاستبانة كما في الجدول(3):

جدول(2)

معامل الارتباط بين الدرجة على المجال والدرجة الكلية على الاستبانة

المجال	معامل الثبات
الثقافية	0.544**
الصحية	0.618**
النصوص القانونية والوعي بها	0.589**

(**) دالة عند مستوى الدلالة **(α≤0.01)**

يتبين من البيانات في الجدول(2) أن معاملات الارتباط للمجالات تراوحت بين(0.544–0.618)، وجميعها ذات دلالة إحصائية مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بمؤشرات صدق اتساق داخلي مناسبة.

ثبات الاستبانة (Reliability)

تم التحقق من دلالات ثبات المقياس بطريقتين: الأولى باستخدام ثبات الإعادة(Test Retest)، حيث طبق الاستبيان على العينة الاستطلاعية وهي من خارج عينة الدراسة ومن داخل مجتمعها بلغت (30) فرداً، ثم رصدت درجاتهم، ثم إعادة تطبيقه على نفس أفراد العينة الاستطلاعية بعد(14) يوماً من التطبيق الأول، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجات على الاستبانة بين مرتي التطبيق، وتم أيضاً حساب ثبات الاستبيان باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي على ذات العينة الاستطلاعية، والجدول(3) يبين معاملات ثبات الاستبانة:

جدول(3)

معاملات ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	الإعادة
الثقافية	8	0.85	0.88
الصحية	8	0.84	0.85
النصوص القانونية والوعي بها	7	0.82	0.84
الكلي	47	0.91	0.92

يتبين من الجدول(3) أن معامل ثبات الإعادة للاستبانة ككل بلغ (0.92) وللمجالات تراوح بين (0.84–0.89).وبلغ معامل ثبات كرونباخ آلفا للاستبانة ككل بلغ (0.91) وللمجالات تراوح بين (0.82–0.87).

تصحيح اداة الدراسة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي في تصحيح الاستبانة، كما هو موضح في الشكل التالي للفقرات الايجابية وعكسه للفقرات السلبية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5 درجات	4درجات	3 درجات	درجتان	درجة واحدة فقط

وتم اعتماد التدريج التالي في الحكم على المتوسط الحسابي لفقرات ومجالات الدراسة، حيث تم تقسيم المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات متساوية كما يلي:

- متوسط حسابي من (1– 2,33) درجة موافقةمنخفضة.
- متوسط حسابي من (2,34 – 3,67) درجة موافقة متوسطة.
- متوسط حسابي من (3.68–5.00) درجة موافقة مرتفعة.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بهدف الإجابة عن اسئلة الدراسة قامت الباحثة بترميز الاستبانة وإدخالها في الحاسوب وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS 25) واستخدمت الوسائل الاحصائية التالية:

- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق البناء

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على التساؤلات.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول:

ما دور العوامل الثقافية في ظهور مشكلة المدينين" التجار المتعثرين "ماليًا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين ؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم ترتيب الفقرات حسب أهميتها بالنسبة للمبحوثين والجدول(4) يبين ذلك:

جدول(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الثقافية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
8	انتشار ثقافة الاقتراض من البنوك كوسيلة للتمويل السريع وبالتالي لجوء التجار لها دون الالتفات لتبعات عدم السداد في حال تعثر	104.	.86	1	مرتفع
3	أثرت العولمة على أنماط التجارة التقليدية فأضعفتها وبالتالي عرضت التجار التقليدين للتعثر	64.0	.91	2	مرتفع
7	انتشار ثقافة الاستدانة (الكمبيالات، الشيكات) دون التفكير بكيفية السداد أوقعهم في مشكلة التعثر	44.0	.89	3	مرتفع
6	انتشار الثقافات الغربية أوجد أنماط تجارية لا تتناسب مع الثقافة العربية وبالتالي تعثر أصحابها	34.0	.91	4	مرتفع
2	السعي نحو الحياة المترفة دفع المزيد من التجار نحو الاقتراض للبقاء بالترف رغم تعثر تجارتهم	4.01	.94	5	مرتفع
1	الاهتمام بالثراء السريع بغض النظر عن النتائج يساهم بالتعثر المالي للكثير من التجار	4.00	.97	6	مرتفع

4	سيطرت القيم المادية على عقول الكثير من التجار مما دفعهم للخوض بالتجارة المشبوهة	53.9	5.9	7	مرتفع
5	ضعف قدرة التاجر على الانخراط مع الثقافات في عملية التبادل التجاري أدى لتعثره	33.6	1.01	8	متوسط
العوامل الثقافية		014.	57.	----	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن للعوامل الثقافية دورًا مرتفعًا في حدوث مشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين، أن الفقرة رقم (8) والتي تنص على "انتشار ثقافة الاقتراض من البنوك كوسيلة للتمويل السريع وبالتالي لجوء التجار لها دون الالتفات لتبعات عدم السداد في حال تعثر" جاءت في المرتبة الاولى وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.86)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "ضعف قدرة التاجر على الانخراط مع الثقافات في عملية التبادل التجاري أدى لتعثره" في المرتبة الاخيرة وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (1.01).

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني:

ما دور العوامل الصحية" جائحة كورونا" في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم ترتيب الفقرات حسب أهميتها بالنسبة للمبحوثين والجدول(5) يبين ذلك :

جدول(5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الصحية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	أدت إجراءات مواجهة جائحة كورونا إلي إضعاف حركة التجارة المحلية وبالتالي خسارة الكثير من التجار وتعثرهم عن سداد التزاماتهم	24.4	.85	1	مرتفع
7	تعثر أصحاب المهن التجارية البسيطة التي تعتمد على قوة المواطن الشرائية	404.	9.8	2	مرتفع

8	إجراء وقف حبس المدين بسبب جائحة كورونا بحكم قانون الدفاع كان عامل مسكن للقضية وليس مضاد لمكافحه مشكلة التعثر	84.3	.87	3	مرتفع
3	قرارات مواجهة كورونا أدت لمضاعفة الخسائر بسبب التوقيت المبهم لعملية الحظر	64.3	.90	4	مرتفع
2	إغلاق المعابر الحدودية بسبب جائحة كورونا أدى لتعثر التجار الذين تعتمد تجارتهم على الاستيراد والتصدير	54.3	.89	5	مرتفع
6	أضعفت كورونا من قدرة الأفراد على دفع الضرائب المترتبة عليهم	44.3	.99	6	مرتفع
4	إغلاق المعابر الحدودية والخطوط الجوية أثناء جائحة كورونا تسبب بتعثر أصحاب مكاتب السياحة والسفر	4.33	2.9	7	مرتفع
5	أدت الجائحة لتراجع في معدل دوران رأس المال العامل مما عطل عملية الإنتاج واحدث عجز في سداد الالتزامات	4.27	.99	8	مرتفع
العوامل الصحية		4.40	71.	----	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول (5)أن للعوامل الصحية دورًا مرتفعًا في حدوث مشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين، وقد جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "أدت إجراءات مواجهة جائحة كورونا إلي إضعاف حركة التجارة المحلية وبالتالي خسارة الكثير من التجار وتعثرهم عن سداد التزاماتهم" جاءت في المرتبة الاولى وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (0.85)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "أدت الجائحة لتراجع في معدل دوران رأس المال العامل مما عطل عملية الإنتاج واحدث عجز في سداد الالتزامات" في المرتبة الاخيرة وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.99).

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث:

ما دور النصوص القانونية والوعي بها في ظهور مشكلة المدينين " التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم ترتيب الفقرات حسب أهميتها بالنسبة للمبحوثين والجدول(6) يبين ذلك :

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المتعلقة بالنصوص القانونية والوعي بها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
7	عدم الوعي في القوانين الناظمة للأعمال التجارية يجعله عرضه للاحتيال من الطرف الآخر	54.1	.86	1	مرتفع
3	عدم معرفة التاجر بما يترتب علية في حال امتنع عن السداد لا يعفيه من العقوبة ومواجه الحبس وزيادة في التعثر	4.06	.97	2	مرتفع
1	عدم دراية التاجر بالقوانين ذات الصلة في المعاملات التجارية تجعله عرضة للحبس في بعض الحالات في حال أخل في أحد البنود مما يؤدي الى تعثره	4.02	.99	3	مرتفع
5	عدم التزام التاجر بالتقيد بالسجل التجاري وبالتالي الجهل فيما يتعلق بحفظ حقوقه وحمايته في حال تعثر	4.01	8.9	4	مرتفع
4	جهل التجار الصغار بأهمية الالتزام بالدفاتر التجارية يضعف قوته أمام المحكمة في حال تقدم الدائن بالشكوى نتيجة عدم الوفاء بالدين بسبب التعثر	3.99	1.00	5	مرتفع
6	الدخول في عقود وصفقات مشبوهة وبالتالي مواجهة خطرين التعثر والحبس لما يحمله المشروع من مخاطر	3.95	21.0	6	مرتفع
2	عدم اطلاع التاجر على قوانين الإقراض وما يترتب عليها يجعله عرضه للحبس في حال عدم الإيفاء بالشروط وبالتالي يزيد احتمال تعثره	3.87	1.06	7	مرتفع
	النصوص القانونية والوعي بها	4.00	.84	----	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول (13) أن لعامل النصوص القانونية والوعي بها دورًا مرتفعًا في حدوث مشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين، وقد جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " عدم الوعي في القوانين الناظمة للأعمال التجارية يجعله عرضه للاحتيال من الطرف الآخر " جاءت في المرتبة الاولى وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي

(4.15) وانحراف معياري (0.86)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " عدم اطلاع التاجر على قوانين الإقراض وما يترتب عليها يجعله عرضه للحبس في حال عدم الإيفاء بالشروط وبالتالي يزيد احتمال تعثره " في المرتبة الاخيرة وبمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (1.06).

مناقشة النتائج:

السؤال الأول(العامل الثقافي): بينت النتائج أن للعامل الثقافي دورًا مرتفع في ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين وبمستوى مرتفع، وحظيت الفقرة رقم (8) والتي نصت على(انتشار ثقافة الاقتراض من البنوك كوسيلة للتمويل السريع وبالتالي لجوء التجار لها دون الالتفات لتبعات عدم السداد في حال التعثر) على المرتبة الأولى ، وحصلت الفقرة رقم(5) والتي نصت على(ضعف قدرة التاجر على الانخراط مع الثقافات في عملية التبادل التجاري أدى لتعثره) على المرتبة الأخيرة ومستوى متوسط وتبعها على الترتيب (أثرت العولمة على أنماط التجارة التقليدية فأضعفتها وبالتالي عرضت التجار التقليديين للتعثر، انتشار ثقافة الاستدانة (الكمبيالات، الشيكات) دون التفكير بكيفية السداد أوقعهم في مشكلة التعثر، انتشار الثقافات الغربية أوجد أنماط تجارية لا تتناسب مع الثقافة العربية وبالتالي تعثر أصحابها، السعي نحو الحياة المترفة دفع المزيد من التجار نحو الاقتراض للبقاء بالترف رغم تعثر تجارتهم، الاهتمام بالثراء السريع بغض النظر عن النتائج يساهم بالتعثر المالي للكثير من التجار، سيطرت القيم المادية على عقول الكثير من التجار مما دفعهم للخوض بالتجارة المشبوهة) وبمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير الدور المرتفع للعامل الثقافي في ظهور مشكلة "المدينين التجار المتعثرين ماليًا" في ضوء النظرية الطوعية (بارسونز) حيث يوضح بارسونز أن المستوى الثقافي يشكل الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي الذي يعبر عن السلوك البشري الموجة تبعا للمعاني التي كونها الفاعل من العالم الخارجي فالفاعل يدرك معاني الأفراد والأشياء من حوله وتبعا لذلك يكون ردود فعلة تجاه المؤثرات الخارجية فالفعل وسيلة لتحقيق الغايات التي تمجدها الثقافة المجتمعية. ومن جانب آخر فسرت النظرية الصراعية كيف سيطرت القيم المادية على عقول التجار فالعامل المادي هو العامل الأساس المحدد للتطور الاجتماعي ومن خلاله تتحدد قوة الإنتاج وعلاقات الإنسان بالطبيعة وسيطرته عليها.وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة(Muigai, 2010) التي أظهرت أن عدم وجود مهارات استثمارية إضافية هو سبب لتقصير سداد القرض.

السؤال الثاني (العوامل الصحية): بينت النتائج أن للعامل الصحي دورً مرتفعا في ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين وبمستوى مرتفع وحظيت الفقرة رقم(1) والتي نصت على(أدت إجراءات مواجهة جائحة كورونا إلي إضعاف حركة التجارة المحلية وبالتالي خسارة الكثير من التجار وتعثرهم عن سداد التزاماتهم) على المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع، وحصلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على (أدت الجائحة لتراجع معدل دوران رأس المال العامل مما عطل عملية الإنتاج واحدث عجز في سداد الالتزامات) على المرتبة الأخيرة وبمستوى مرتفع، وحصلت باقي فقرات الاستبيان على الترتيب(تعثر أصحاب المهن التجارية البسيطة التي تعتمد على قوة المواطن الشرائية، إجراء وقف حبس المدين بسبب جائحة كورونا بحكم قانون الدفاع كان عامل مسكن للقضية وليس مضاد لمكافحه مشكلة التعثر، فقرارات مواجهة كورونا أدت لمضاعفة الخسائر بسبب التوقيت المبهم لعملية الحظر، إغلاق المعابر الحدودية بسبب جائحة كورونا أدى لتعثر التجار الذين تعتمد تجارتهم على الاستيراد والتصدير، أضعفت كورونا من قدرة الأفراد على دفع الضرائب المترتبة عليهم، إغلاق المعابر الحدودية والخطوط الجوية أثناء جائحة كورونا تسبب بتعثر أصحاب مكاتب السياحة والسفر) على مستوى مرتفع.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويمكن تفسير كيف أدى العامل الصحي (جائحة كورونا) الى ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين في ضوء النظرية البنائية الوظيفية التي فسرت لنا كيف يتأثر التاجر في البيئة المحيطة، فالتاجر يتفاعل مع البيئة من خلال تطوير الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرموقة اجتماعيا فاللجوء للإقراض كان وسيلة لإشباع الحاجة للسيولة المالية تبعا لمعايير المجتمع، لكن في ظل جائحة كورونا تأثر التاجر في المحيط البيئي فلم يتمكن من الوفاء بالالتزام بسداد القروض فحدث خلل في عملية التفاعل فقد حكمت جائحة كورونا على بعض التجار بالخروج من السوق بسبب تعطل الحركة التجارية للأسواق التي تعتمد على القوة الشرائية للمواطن بسبب إجراءات الحظر للحد من انتشار جائحة كورونا فتسبب ذلك في مضاعفة الخسائر على التاجر والدائنين الذين لم يستردوا كامل ديونهم.

وفي ضوء النظرية الصراعية نرى أن التاجر يواجه الكثير من الفشل نتيجة سيطرة جماعة معينة على السوق في ضل جائحة كورونا مما أدى لتراجع في معدل دوران رأس المال بسبب جائحة كورونا مما عطل عملية الإنتاج واحدث عجز في سداد الالتزامات. وتعزو نظرية التبادل الاجتماعي تعثر التجار ماليا بسبب جائحة كورونا الى أن الجائحة كورونا أفقدت التجار القدرة على كسب المعلومات المفيدة والكافية لجمع البدائل التي تحقق له الربح وتمكنه من تقدير التكاليف والمنافع، فالتوقيت المبهم لعملية الحضر وإغلاق المعابر الحدودية من إجراءات مواجهة جائحة كورونا تسبب بتعثر الكثير من التجار.لم تلتقي نتائج المتعلقة في محور العامل الصحي مع أي من الدراسات السابقة نظرا لحداثة وندرة الدراسات التي بحثت في هذا المجال.

السؤال الثالث(النصوص القانونية والوعي بها): بينت النتائج أن للنصوص القانونية والوعي بها دورً مرتفعا في ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليًا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين وبمستوى مرتفع، وحظيت الفقرة رقم(7) والتي نصت على(عدم الوعي في القوانين الناظمة للأعمال التجارية يجعله عرضه للاحتيال من الطرف الآخر) على المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع، وحصلت الفقرة رقم(2) والتي نصت على(عدم اطلاع التاجر على قوانين الإقراض وما يترتب عليها يجعله عرضه للحبس في حال عدم الإيفاء بالشروط وبالتالي يزيد احتمال تعثره) على المرتبة الأخيرة وبمستوى مرتفع. وحصلت باقي فقرات الاستبيان على الترتيب(عدم معرفة التاجر بما يترتب علية في حال امتنع عن السداد لا يعفيه من العقوبة ومواجه الحبس وزيادة في التعثر، عدم دراية التاجر بالقوانين ذات الصلة في المعاملات التجارية تجعله عرضة للحبس في بعض الحالات في حال أخل في أحد البنود مما يؤدي الى تعثره، عدم التزام التاجر بالتقيد بالسجل التجاري وبالتالي الجهل فيما يتعلق بحفظ حقوقه وحمايته في حال تعثر، جهل التجار الصغار بأهمية الالتزام بالدفاتر التجارية يضعف قوته أمام المحكمة في حال تقدم الدائن بالشكوى نتيجة عدم الوفاء بالدين بسبب التعثر، الدخول في عقود وصفقات مشبوهة وبالتالي مواجهة خطرين التعثر والحبس لما يحمله المشروع من مخاطر) على مستوى مرتفع.

ويمكن تفسير كيف لضعف الوعي بالنصوص القانونية أن يؤدي الى ظهور مشكلة المدينين "التجار المتعثرين ماليا" في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأساتذة المحامين في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي التي تركز في تفسير علاقات التاجر التفاعلية على مدى توافر المعلومات التي تنمي قدرات التاجر على إدراك السلوك الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة، فالوعي بالنصوص القانونية وإدراكها جيدا يجنب التاجر الوقوع في شباك الاحتيال أو الحبس فتنمي لدية القدرة على الاختيار بصورة عقلانية، ففي ضوء نظرية الاختيار العقلاني نجد أن تجنب التعثر المالي يعتمد على قدرات التاجر في الموازنة بين ما هو متاح من موارد وما يحقق له المنفعة وتبعا لذلك علية توظيف كافة الوسائل المتاحة لتحقيق هدفه لذا علية أن يلتزم بكافة القوانين التي تحميه من الفشل كذلك علية أن يعلم كافة القوانين المتعلقة بالتعاملات التجارية وأن يلتزم بالدفاتر التجارية التي توفر له الحماية في حال تقدم الدائن في شكوى قضائية بحيث يجنبه علمه

في القوانين الوقوع في صفقات مشبوهة كما أن علمه في قوانين الإقراض وما يترتب علية في حال عدم السداد يمكنه من اتخاذ القرار العقلاني المناسب.

تلتقي نتائج الدراسة المتعلقة بالنصوص القانونية والوعي بها مع دراسة (السيد، 2020) فأوضحت مدى فاعلية الوعي بالآليات الواردة في قوانين الإفلاس في كل من مصر والإمارات في تقديم حماية فعالة للمشروعات التجارية المتعثرة للوقاية من الإفلاس. وأوضحت نتائج دراسة(العمايرة، 2018) المتعلقة بحبس المدين وفقًا لقانون التنفيذ الأردني أن حبس المدين هو وسيلة إكراه وضغط وليس غاية ، تهدف إلى دفع المدين نحو الوفاء بما عليه من التزامات لمصلحة الدائن.

التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة تم صياغة التوصيات الآتية:

1. ضرورة إجراء دراسات في عوامل أخرى لم تتضمنها مشكلة الدراسة (مثل العامل النفسي، العامل البيئي ....) تؤدي الى ظهور مشكلة المدينين التجار المتعثرين ماليا في المجتمع الأردني ومن وجهة نظر شرائح أخرى كالأخصائيين الاجتماعين والتجار أنفسهم.
2. ضرورة إجراء دراسة جدوى مالية من قبل التاجر قبل الخوض في خطوات العملية التجارية، وضرورة إجراء دراسات علمية من قبل الغرف التجارية والصناعية، بكل ما يتعلق بأطراف العملية التجارية والمعاملات، خاصة ما يتعلق في إمكانيات التاجر المالية وما يتعلق في آليات السوق التجاري المستهدف والمعاملات المالية والتعاقدات المالية اللازمة لإتمام العمليات التجارية.
3. ضرورة قيام مجلس النواب والحكومة بتحديث التشريعات المالية التي من شأنها التخفيف من الأعباء الضريبية على التجار المتعثرين إسهامًا منهما قي إنقاذ المشروعات المتعثرة وإنهاضها.
4. ضرورة اتخاذ الحكومة الأردنية والجهات المالية في المملكة الأردني الهاشمية المزيد من الإجراءات للتخفيف من آثار جائحة كورونا على التجار لإنقاذ وإعادة تأهيل المشروعات التجارية المتعثرة بسبب الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا.
5. ضرورة أن تقوم وزارة التعليم العالي بالتنسيب للجامعات بأن يكون هناك مساقات ثقافية مالية وقانونية إجبارية في الخطط الدراسية لنشر الوعي المالي والقانوني عند جميع الطلبة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.(1991). **القاموس المحيط** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج 1 ، ص 709 .

ابن المنظور.(2003). **لسان العرب** ، دار صادر،بيروت، لبنان، ط1 .

ابو عبيد، جمال أحمد حسين.(2003). **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب و اللآثار و الحلول الممكنة : دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة عمان العربية، الاردن.

أحمد،سمير نعيم.(2006).**النظرية في علم الاجتماع**، دار المعارف،القاهرة.

بن عياد، جليلة.(2020). **حماية الصحة العمومية في الجزائر خلال جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج5، ع3.

تيرنر، جونثان.(1999). **بناء النظرية الاجتماعية**، ترجمه محمد سعيد فرح، مسأة المعارف، الإسكندرية.

الجزرأوي، إبراهيم؛ الشمخي، حمزة .(1998). **الإدارة المالية الحديثة** ، (عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، ص ٨٢ .

حماد ، نزيه (٢٠٠١) . **قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد** ، ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، ص ٣٢١ .

الحوراني، محمد عبد الكريم.(2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : التوازن التفاضلي : صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع**، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

الخضري، محسن أحمد.(1997).**الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر.

الرفاعي، احمد محمد.(2008). **المدخل للعلوم القانونية(نظرية القانون)**، برنامج الدراسات القانونية،كلية الحقوق، جامعة بنها.

روشيه، جي.(1983). **مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)**، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

السيد، أحمد مصطفة الدبوسي.(2020). **آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقا للقانونين المصري والإماراتي" دراسة تحليلية مقارنه"**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، ع74.

سيسرك.(2020). **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،تركيا.

الصعيدي، سلمى فضل.(2004). **التربية القانونية للمعلمين**، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر.

صندوق النقد الدولي.(2021) **في قلب معركة الأردن لمكافحة كوفيد-19** ، مقال اخباري، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/16/na071620-inside-jordans-fight-to-tackle-covid19

الطرأونة، مؤيد سلطان نايف.(2015). **الدفاتر التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

عثمان، ابراهيم عيسى.(2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق، الأردن.

العمايرة، محمد حامد.(2018). **حبس المدين في قانون التنفيذ الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي والمواثيق الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن.

عمر، أحمد مختار.(2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب القاهرة.

غراب،سامح.(2009). معايير قياس وعلاج التعثر المالي .مشأة المعارف، مصر، ص90.

فرانك؛ويليامز؛مارلين؛ ماكشين.(2013). **نظريات علم الجريمة**، ترجمة ذياب البداينة،وعارف خطار، وخولة الحسن،ورافع الخريشه، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان.

فضيلات، أيمن.(2020). **تتلقفهم سجون الغربة.. أردنيون هاربون من ديارهم بسبب الديون**،الجزيرة.

قانون الإعسار رقم21.(2018).

قانون التجارة الأردني.(1966).

قانون نقابة المحامين الأردنيين.(2012).

كريب، ايان. (1999). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمه محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي.(2020).**أثر جائحة كورونا في مجالات الحه والعنف الأسري والإقتصادي في الأردن بحسب النوع الاجتماعي**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

المجلس القضائي الأردني.(2019). **التقرير السنوي لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامة للعام.** http://www.jc.jo/storage/app/uploads/public/5f9/7c2/984/5f97c298498ef632967042.pdf

محادين، حسين طه؛ الجعافرة، لحظة.(2020). **معجم مصطلحات علم الإجتماع والجريمة الحديثة**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن.

المملكة.(2022). وزيرة الدولة للشؤون القانونية: قانون التنفيذ أرسل لمجلس النواب ونص على التوسع بحالات عدم الحبس. www.almamlakatv.com

هليل، منير علي.(2012). **مبادئ القانون التجاري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هيومن رايتس ووتش.(2021).، "**خسرنا كل شيئ" حبس المدين في الأردن**، عدد مارس /آذار،رابط التحميل pdf: https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2021/03/jordan0321ar_web_0.pdf

الوريكات، عايد.(2013). **نظريات علم الجريمة**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1

وزارة العدل المملكة الأردنية الهاشمية الأردنية.(2021).مصطلحات قانونية، رابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=139

وزارة العدل.(2021). **وزير العدل يكشف بلقاء لـ"جفرا" تفاصيل "عدم حبس المدين وضمان حق الدائن" والعقوبات المجتمعية (المراقبة بإسوارة أسفل القدم)**، المملكة الأردنية الهاشمية، http://www.moj.gov.jo/DetailsPage/moj/NewsDetails.aspx?ID=2272

المراجع الأجنبية:

Muigai, Gathige, (2010**), Factors Explaining Loan Defaultamong off Farm Loan Borrowers of Microfinance programmes in Kenya.** A case study of small- scale enterprises, University of Nairobi Faculty of arts of Sociology department, A Research project submitted in partial fulfilment for the degree of Master of Arts in entrepreneurship development at University of Nairobi.

Parsons , Talcoltt , (1968) , **The Structure of Social Action** , New York , The Free Press .

"The Factors Leading to the Problem of Financially 'Defaulting merchants' Debtors in Jordanian Society, From the Viewpoint of Judges, Professors, and Lawyers"

Researcher:

Salam Ahmad Khalil Al-Suhimat

Mutah University,2022

Abstract:

This study aimed to extract and analyze the factors that lead to the emergence of the problem of debtors "financially distressed merchants" in the Jordanian society from the point of view of judges and lawyers (1989-2021). Questionnaire A random sample was selected, a simple random sample of lawyers consisted of (232) and the questionnaire was applied to judges in a comprehensive survey, where (30) questionnaires were distributed to judges, so the total sample amounted to (262) individuals.

The results of the study showed that the role of health factors was in the first place, followed in the second place by the cultural factor, while in the third place came the factor of legal texts and awareness of them. Jordanian and from the point of view of other segments such as social workers and traders themselves. And the need for Parliament and the government to update financial legislation that would reduce the tax burdens on defaulting traders as a contribution to saving and reviving faltering projects.

Keywords: Factors, Financial distress, Debtors, Distressed traders.